

حديث صحافي لكبير المفاوضين الفلسطينيين،

أحمد قريع (أبو علاء)، يشرح فيه اتفاق

توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية

القدس، 1995/9/25. * [مقتطفات]

■ **منتقدو الاتفاق يرون أنه لا يضمن للفلسطينيين سوى سيطرة على جزء بسيط من الضفة الغربية، هل هم محقون؟**

□ الحقيقة أن الاتفاق لا يضمن السيطرة على كل الضفة الغربية، واتفاق إعلان المبادئ يتبع فلسفة المرحلة والتدرج، فكما هو معروف المرحلة الأولى كانت غزة وأريحا وانتهت بنجاح على رغم بعض العقبات. الآن مرحلة الضفة الغربية، وهي الأهم في المرحلة الانتقالية، تبدأ بإعادة الانتشار أو انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المدن والقرى والمخيمات والخراب الفلسطينية في الضفة. مجموع مساحة هذه المنطقة المأهولة هي 5.4 في المئة (من مساحة الضفة) لكن الذي استطعنا أن نحصل عليه في هذا الاتفاق هو 31 في المئة والآن جميع المدن والقرى والبلدات والمخيمات والخراب والأراضي الواصلة بينها في الريف الفلسطيني صارت وحدة واحدة كخطوة أولى. يجب أن لا يغيب عن الذهن أن هناك إعادة انتشار لاحقة تعقب الانتخابات ستتم في ثلاث مراحل وتستكمل حدود الولاية الفلسطينية على كل الضفة وغزة ما عدا القضايا التي ستبدأ المحادثات حولها في مفاوضات المرحلة النهائية.

■ **ما هي مساحة الضفة الغربية التي ستشملها الولاية الفلسطينية بعد استكمال المراحل الثلاث؟**

□ أعتقد أننا يجب أن نسأل ما هي المساحة التي ستبقى من الضفة الغربية لأن الأصل أن كل الضفة الغربية كاملة هي الولاية الفلسطينية وتحت السلطة الفلسطينية وأستطيع أن أقول إنها ستكون جميع المساحة ناقصة المستوطنات التي تشكل 8 في المئة والقدس التي تشكل 1 في المئة بالإضافة إلى 3.5 في المئة التي سميت المناطق الحدودية العسكرية وهذه كلها سيجري التفاوض عليها بدءاً من أيار (مايو) 1996. ما عدا ذلك كله سيكون تحت الولاية الفلسطينية أي 87 في المئة من مساحة الضفة الغربية.

■ **الخليل شكات عقبة رئيسية خلال المفاوضات وكانت بمثابة الرقم الصعب، ما هو الدائم وما هو**

الموقت في الترتيبات الأمنية التي اتفق عليها في شأن الخليل؟

□ [...] الخليل ستكون مدينة فلسطينية. ستكون فيها إعادة انتشار، وحتى بناية مقر قيادة الجيش الإسرائيلي التي يطلق عليها أهل الخليل اسم "العمارة" سيتم الانسحاب منها وسيوجد في الخليل 400 رجل أمني فلسطيني بتجهيزاتهم وتسليحهم. نحن لم نحصل في الخليل على كل ما نريده تماماً لكنني أعتقد أننا حصلنا على 90 إلى 95 في المئة مما نريد. الخمسة في المئة المتبقية أثق أنها قادمة لا محالة. [...]

■ **توتر الشارع الفلسطيني خلال المفاوضات وبعدها هل يعبر برأيك عن رفض؟**

□ أنا لا أتوقع أن يكون شعبنا يجمع إجماعاً كاملاً على الاتفاق فهو عانى كثيراً وتحمل كثيراً وعملية قبوله أو معارضته تتفاوت. منهم من سيرفض أي شيء لمجرد الرفض، ومنهم من سيرفض لأنه يتعارض مع قناعاته وموقف يؤمن به، ولكن منهم أيضاً من يتبع لجهات خارجية وذلك هو شأنه وسيتغير مع تغير موقف هذه الجهة. والبعض الذي يرى في هذه العملية السبيل الوحيد الذي سيحقق لشعبنا حقوقه، وبالتالي فالمعارضة

* "الحياة" (لندن)، 1995/9/26. وقد أجرت الحديث ربي الحصري.

مشروعة ولها احترامها وهي مطلوبة أصلاً لأنه إذا لم تكن هناك معارضة فلن يكون احترام لأي شيء، فهي الضمان.

■ لماذا تنازلتم عن مطلبكم الأساسي بشأن المعتقلين في السجون الإسرائيلية أي الإفراج عنهم جميعهم؟

□ الاتفاق ينص على أن يطلق سراح الدفعة الأولى بعد التوقيع يوم الخميس والتي تشمل النساء والمرضى وكل من قضى ثلثي مدة الحكم عليه، بالإضافة إلى القاصرين وكبار السن وأعتقد أن هؤلاء يتراوح عددهم بين 1100 و1500. ثم الدفعة الثانية تُطلق عشية الانتخابات، والدفعة الأخيرة تُطلق قبل بدء المفاوضات على المرحلة النهائية أي في شهر أيار (مايو) المقبل، وهناك التزام بأن يخرج الجميع عندما يحين ذلك الوقت.

■ هل البنود التي تتعلق بالانتخابات من ناحية عدد أعضاء المجلس وصلاحياته هي ما كنتم تطمحون

إلى تحقيقه؟

□ عدد الأعضاء 82 ليس سيئاً لا سيما أنه تجاوز وكسر الحالة السياسية التي كان الجانب الإسرائيلي يسعى لخلقها، أي انتخابات لمجلس السلطة التنفيذية ونحن كنا نصرّ على مجلس تشريعي. وفي النهاية هذا ما تم التوصل إليه، أي مجلس تشريعي وأسميه صراحة مجلس نواب. ربما تنقصه بعض الصلاحيات، لكنه كذلك فعلاً بأعضائه الـ 82 ورئيسه. هذا إلى جانب انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بشكل منفصل. وستكون للمجلس لجانته المختلفة أي للشؤون المالية والشؤون الخارجية والاقتصادية، كأى برلمان آخر. [...]

■ ماذا ستكون العلاقة بين هذا المجلس وبين المجلس الوطني الفلسطيني؟

□ المجلس الوطني يبقى المرجعية الأساسية العليا، المجلس الجديد هو مجلس السلطة الفلسطينية التنفيذية على الأرض، لكنه لا يقرر مستقبل الشعب الفلسطيني ولا يجيز حتى الاتفاقات مع إسرائيل. الذي يجيز كل ذلك هو المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس الجديد سيكون بمثابة لجنة من لجانته وهو يخدم المرحلة الانتقالية فقط.

■ أليست هناك حاجة لإيجاد آلية جديدة لعمل المجلس الوطني خصوصاً أن بعض مبرر وجوده هو

فلسطينيو الشتات؟

□ من المبكر التفكير في أي بديل عن المجلس الوطني أو عن منظمة التحرير ولا يجوز ذلك، أما كيفية تنظيم العلاقة بين المجلسين فهذه ليست إشكالية وسيتم تنظيمها. ولكن لا يمكن، ولن يكون مقبولاً على الإطلاق أن يكون المجلس المنتخب بديلاً إذ إن ذلك سيشكل دماراً. فالمجلس الوطني هو هيئة تشريعية فلسطينية يجب الحفاظ عليها إلى حين انتهاء مفاوضات الوضع النهائي، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني وإقرارها من المجلس الوطني، وعندها أي بعد تحديد الكيان وحدوده وخرائطه عندها فقط تعرض عليه.

■ نص أحد بنود الاتفاق على إلغاء [مواد] الميثاق الوطني التي تتحدث عن تدمير إسرائيل، وحدد موعداً

لذلك، ألا يثير ذلك إشكالية لا سيما بوجود معارضة داخل المجلس الوطني لذلك؟

□ هناك التزام أصلاً منذ اتفاق أوسلو ومنذ الاعتراف المتبادل، وحدد أكثر من موعد ولكن لم ينفذ. الآن الجانب الإسرائيلي يضغط في هذا الاتجاه وحدد بعد شهرين من الانتخابات، موعداً لهذا. لكن ما نص عليه الاتفاق هو دعوة المجلس الوطني للاجتماع ليتخذ قراراً ولكن لم يرد في النص أن على المجلس أن يوافق على إلغاء تلك البنود. وبالتالي، الأمر خاضع لقرار المجلس الوطني. ومع ذلك أقول إن هناك بعض المواد في الميثاق التي أصبحت ثقيلة، وتجاوزتها الأحداث، وبقاؤها هو مجرد عبء. [...]

■ مقارنة باتفاق إعلان المبادئ هل يمكن اعتبار اتفاق "أوسلو 2" متقدماً عليه؟

□ "أوسلو 2" هو خطوة من خطوات "أوسلو 1" ومرحلة من مراحل تنفيذه. أنا فاوضت هناك وفاوضت هنا وأرى أن الاتفاق الجديد أتى بأكثر مما كنت أتوقع من "أوسلو 1". من ذلك ما يتعلق بانتخاب رئيس السلطة

التنفيذية مباشرة وانتخاب المجلس وعدد أعضائه واللجان المنبثقة عنه. أعتبر كل ذلك خطوة متقدمة. ثانياً ما يتعلق بموضوع التصويت في القدس، وأعتبره خطوة مرضية تماماً. موضوع الإحصاء للناخبين في القدس من بيت إلى بيت، أيضاً مسألة متقدمة.

وهناك مساحة الأرض التي تعتبر مناطق مأهولة بالسكان وأعتبرها عادلة وأكثر مما كان بعضهم يتوقع. إذ إن المناطق المأهولة بالسكان لا تتجاوز مساحتها حسبما يقول الجغرافيون 7 في المئة وما حصلنا عليه هو حوالي 31 في المئة. أجرينا تعديلات كثيرة على نصوص اتفاق القاهرة أيضاً لا سيما ما يتعلق بالقضاء والملحق القانوني. لذا فإن هذا الاتفاق في المحصلة النهائية هو ترجمة جيدة لاتفاق أوسلو وإن كان في بعض جوانبه أقل مما في اتفاق "أوسلو 1".

[.....]

■ من الذي سيفاوض على المرحلة النهائية ومن الذي سيوقع على اتفاقها؟

□ ستظل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقود المفاوضات إلى حين تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. السلطة التنفيذية أو الوطنية في الضفة والقطاع والمجلس المنتخب هي من أدوات المنظمة وليست بديلاً عنها. فالمنظمة هي الوحيدة القادرة والمؤهلة والمعترف بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وهي التي ستقود المفاوضات في الوضع النهائي وهي التي ستوقع. عندها تصبح مثل ذكر النحل، أي تلدغ وتستشهد. عندها ينشأ وضع جديد وصيغ جديدة وستكون هناك دولة تتحول عندها المنظمة إلى حزب أو تختفي.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx